

دراسة تقييمية لدور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية حقوق البيئة
للمواطنين

(دراسة اجتماعية في بيئه حضرية وأخرى ريفية)

رسالة مقدمة من الطالبة

غدير عصام الدين برهام

بكالوريوس خدمة اجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان - ٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

٢٠١٨

دراسة تقييمية لدور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية حقوق البيئة

للمواطنين

(دراسة اجتماعية في بيئة حضرية وأخرى ريفية)

رسالة مقدمة من الطالبة

غدير عصام الدين برهام

بكالوريوس خدمة اجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان - ٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة:

التوقيع

١- أ.د/ مصطفى إبراهيم عوض

أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع بقسم العلوم الإنسانية البيئية - معهد الدراسات والبحوث
البيئية

جامعة عين شمس

٢- أ.د/ رشاد أحمد عبد اللطيف

أستاذ تنظيم المجتمع - كلية الخدمة الاجتماعية
نائب رئيس جامعة حلوان سابقاً

٣- أ.د/ محمد مصطفى الشعيبى

أستاذ علم الاجتماع - كلية التربية
جامعة عين شمس

**دراسة تقييمية لدور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية حقوق البيئة
للمواطنين**

(دراسة اجتماعية في بيئه حضرية وأخرى ريفية)

رسالة مقدمة من الطالبة

غدير عصام الدين برهام

بكالوريوس خدمة اجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان - ٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

تحت إشراف :-

١- أ.د/ مصطفى إبراهيم عوض

**أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بقسم العلوم الإنسانية البيئية - معهد الدراسات والبحوث
البيئية**

جامعة عين شمس

٢- أ.د/ طلعت عبد القوي السيد عبد اللطيف

رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / ٢٠١٨/

موافقة مجلس المعهد / ٢٠١٨/

٢٠١٨/

٢٠١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربنا افتح بیننا وبين قومنا بالحق وانت
خير الفاتحین

صَدِيقَةِ اللَّهِ الْعَظِيْمَ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / مصطفى عوض (المشرف الرئيسي) ، فدائماً كان يوفر لي الوقت ليمدني بعلمه وتوجيهاته لنجاح هذا العمل .

كما أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / طلعت عبد القوى رئيس الإتحاد العام للجمعيات الأهلية لما يتمثل من قدوة علمية وأخلاقية وإنسانية سامية ومساندته الدائمة ودعمه للجمعيات الأهلية والباحثين بهذا المجال .

كما أخص بالشكر والتقدير زوجي المستشار القانوني / أحمد حسن عمر الذي دائمًا يمدني بالدعم المعنوي كما تحمل ومازال يتحمل أعباء أسرتنا لتوفير الوقت والجهد لإتمام دراستي ، وكذلك إبنتي / أيلا التي تحملت إشغالى عنها بدراستي وإبنتى / تيا التي تحملتني خلال فترة حملى بها لإنجاح هذا العمل ، وأبى مستشار بوزارة التضامن الإجتماعى / عصام برهام زميل دراستى الذى دائمًا يدعمنى ويساندى فى حياتى العملية والعلمية وبسبب تشجيعه الدائم وإمداده لى بالمعلومات فوصل هذا العمل إلى شكله النهائى ، والذى / فاطمة محمود الذى شاركتنى بالإهتمام بإبنتى لكي توفر لي الوقت لدراستى ، والشكر الخالص للأستاذ الدكتور / محمد زكريا الإتربي و الأستاذ / خالد محمد زكريا على معاونتهما لى فى إعداد الرسالة .

كذلك أتوجه بالشكر والتقدير إلى مديرية التضامن الإجتماعية بمحافظة الدقهلية وبالخصوص الدكتور / ياسر محمد شلتوت مدير إدارة الجمعيات الأهلية بمحافظة الدقهلية وفريق عمله على مدهم لى بالمعلومات الخاصة بالجمعيات الأهلية العاملة بمجال البيئة والدكتور / أحمد محمد رضوان أخصائى بالجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء على معاونتهم لى فى الدراسة الميدانية .

وأيضاً أشكر أعضاء مجالس إدارات الجمعيات العاملة بالمجال البيئى والعاملين عليها وأيضاً المستفيدين من هذه الجمعيات بمحافظة الدقهلية - مجتمع الدراسة - والشكر للأستاذ الدكتور / وحيد إمام رئيس الإتحاد النوعى للجمعيات البيئية على تعاونهم معى وتوفير كافة المعلومات التى كنت بحاجتها أثناء العمل بالجزء الميدانى .

وأختم بالشكر السيدة / كريمة عبد السميع المدير التنفيذي لجمعية القاهرة لتنظيم الأسرة والتنمية وأيضاً أعضاء مجلس الإدارة على مساعدتى فى توفيق الوقت بين عملى بالجمعية ودراستى .

المستخلص

مجتمع الدراسة محافظة الدقهلية (مجموعة من الجمعيات الأهلية البيئية) بلغ عددها ٧٢ جمعية منها ٣٧ بالحضر و ٣٥ بالريف ، حيث تم اختيار عدد ٦٦٩ من أعضاء مجالس إدارتها والعاملين بها من جانب و عدد ٤٨٢ من المستفيدين بهذه الجمعيات حيث إستخدمت الدراسة أكثر من منهج أهمها المسح الإجتماعي بنوعيه الشامل والعينة ، وتم تصميم مقياسان أحدهما لقياس كفاءة القائمين على العمل بالجمعية ، والثاني لقياس الفاعلية للمستفيدين من خدمات هذه الجمعيات ، وكانت المعاملات الإحصائية المستخدمة في تفريغ بيانات المقياسين آلياً من خلال برنامج SPSS ، كما تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري كمعاملات إحصائية .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج يمكن إيجازها فيما يلى :-

أن جميع النتائج أعطت دلالة إحصائية وبذلك تتضح نتائج اختبار الفرض الأول القائل

الفرض العدم (H_0) " لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر ".

الفرض البديل (H_1) " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر ".

حيث يتضح قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل لمتغير وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر ،

أما بالنسبة لمتغيرات مدى وقوف المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر، ومتغير مدى قدرات الجمعية المادية والبشرية لتحقيق أهدافها في كل من الريف والحضر، ومتغير توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين مدى تغطية الجمعية لاحتياجات المجتمع البيئية في كل من الريف والحضر أنه يمكن قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم.

وبذلك تتضح نتائج اختبار الفرض الثاني القائل

الفرض العدم (H_0) " لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدمتها بين الريف والحضر ".

الفرض البديل (H_1) " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدمتها بين الريف والحضر ".

حيث أكدت نتائج الدراسة قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم .

النوصيات :-

- ضرورة إعداد برامج توعية تغطي جميع أنواع التلوث .
- إتاحة الفرصة لمزيد من المتطوعين .
- الحرص على مشاركة المرأة في الأنشطة البيئية .
- الإستعانة بمتخصصين في مجال حماية البيئة .
- شمول مناهج التربية والتعليم على مادة أساسية للبيئة .

ملخص الدراسة

مشكلة الدراسة :-

أصبح تلوث البيئة مشكلة تؤرق جميع المجتمعات بصفة عامة سواء الريفية أو الحضرية ويعتبر ذلك ضرورة التكنولوجيا الحديثة التي ترك الكثير من النفايات كتلوث الهواء ، وتلوث الماء ، وتلوث التربة.

أهمية الدراسة :-

تعد البيئة النظيفة إحدى مؤشرات المجتمعات المتقدمة لأن نظافة البيئة من شأنها أن تنشئ إنساناً صحيحاً البدن والنفس والعقل .

والجمعيات الأهلية لها الدور الكبير إلى جانب الحكومة في الحفاظ على البيئة في المجتمع الحضري والمجتمع الريفي على السواء .

كما تحاول هذه الدراسة بحث دور المواطنين بجانب الجمعيات الأهلية في الحفاظ على البيئة و مدى إدراك العلاقة بين المواطنين والجمعيات الأهلية في هذا المجال من خلال نشاط الجمعيات في المجتمع المحلي سواء في الريف أو الحضر .

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير الجمعيات الأهلية بالتنوعية للمواطنين في المحافظة على البيئة في المجتمع الريفي والحضري .

الهدف الرئيسي :-

تقييم دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بالمجتمع الحضري والمجتمع الريفي من خلال المجتمع المحلي الموجود به هذه الجمعيات

الأهداف الفرعية :-

١. التعرف على كفاءة الأنشطة والمشروعات بالجمعيات العاملة بمجال البيئة من وجهة نظر المستفيدين .
٢. التعرف على فاعلية الأنشطة والمشروعات بالجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين من وجهة نظر المسؤولين .

٣. التعرف على الصعوبات التي تحد من كفاءة وفاعلية الأنشطة والمشروعات التي تقدمها الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين من وجهة نظر كل من المسؤولين والمستفيدين

٤. المقارنة بين فاعلية الجمعيات المهتمة بالبيئة في الريف والحضر.

أهم مفاهيم الدراسة :

١ - مفهوم التقييم :-

٢ - مفهوم الكفاءة :-

٣ - الفاعلية :-

٤ - الدور :-

٥ - الجمعيات الأهلية :-

٦ - الجمعيات الأهلية البيئية :-

٧ - البيئة :-

٨ - الحقوق البيئية :-

فروض الدراسة :-

إذا كان الفرض يعبر عن توقع بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر وقد تؤكّد نتائج البحث صحة هذه العلاقة أو عدم وجودها أصلًا . فإن الدراسة تسعى إلى اختبار صحة الفرض الرئيسي التالي :

الفرض الرئيسي الأول:

الفرض العدم (H_0) " لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيًا بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر ".

الفرض البديل (H_1) " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيًا بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر ".

ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال الفروض التالية:-

١ - توجد فروق جوهرية دالة إحصائيًا بين وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر .

- ٢ - توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين مدى وقوف المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر.
- ٣ - توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين مدى قدرات الجمعية المادية والبشرية لتحقيق أهدافها في كل من الريف والحضر.
- ٤ - توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين مدى تغطية الجمعية لاحتياجات المجتمع البيئية في كل من الريف والحضر

الفرض الرئيسي الثاني:

الفرض العدم (H_0) "لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدمتها بين الريف والحضر".

الفرض البديل (H_1) " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدمتها بين الريف والحضر".

ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال الفروض التالية:-

- ١ - توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين وضوح أهداف أنشطة ومشروعات الجمعية بالنسبة للمستفيدين في كل من الريف والحضر.
- ٢ - توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الوقف على المشروعات التي تقدمها الجمعية بالنسبة للمستفيدين في كل من الريف والحضر.
- ٣ - توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الوقف على مدى تغطية الأنشطة لاحتياجات المستفيدين في كل من الريف والحضر.
- ٤ - توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الوقف على مدى تغطية المشروعات لحاجة البيئة في كل من الريف والحضر.

مجالات الدراسة :-

تشتمل الدراسة على ثلاثة مجالات وهي :-

- المجال المكانى (محافظة الدقهلية)

- المجال البشري (أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية والعاملين بها و المستفيدين من خدمات تلك الجمعيات من محافظة الدقهلية بالحضر والريف)
- المجال الزمني من ٢٠١٧/٣/١ حتى ٢٠١٧/٤/٣٠ .

منهج الدراسة :-

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بنوعية الشامل وبالعينة والمنهج الوثائقى .

عينة الدراسة :-

- عدد (٣٦٢) من أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالجمعيات وعدد (١٩٨) من المستفيد من إجمالي عدد (٣٧) جمعية أهلية تعمل بالمجال البيئي بالحضر .

- عدد (٣٠٧) من أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بها وعدد (٢٨٤) من المستفيدين من إجمالي عدد (٣٥) جمعية أهلية تعمل بالمجال البيئي بالريف .

المعاملات الإحصائية المستخدمة :-

بعد جمع البيانات وراجعتها، تم تفريغ البيانات آلياً باستخدام برنامج SPSS 18، وتم استخدام المعاملات الإحصائية التالية:

(١) التكرارات والنسب المئوية .

(٢) الوسط الحسابي .

(٣) الانحراف المعياري : ويفيد في معرفة مدى تشتت أو عدم تشتت استجابات المبحوثين، كما يساعد في ترتيب العبارات مع الوسط الحسابي، حيث أنه في حالة تساوى العبارات في مجموع الأوزان وبالتالي الوسط الحسابي فإن العبارة التي انحرافها المعياري أقل تأخذ الترتيب الأول.

(٤) تحليل التباين الأحادي (اختبار F) one way anova .

(٥) معامل ارتباط جاما.

خطوات الدراسة :-

- ١ - تحديد موضوع مقياس الكفاءة والفاعلية والتأكد من قابليتها لقياس.
- ٢ - الرجوع إلى الدراسات السابقة والكتابات النظرية بالدراسة الحالية
- ٣ - التوصل إلى فقرات كل من استماره قياس الكفاءة واستماره قياس الفاعلية.
- ٤ - تحديد أوزان كل من مقياس الكفاءة ومقياس الفاعلية .
- ٥ - اختبار الصدق الظاهري للمقياسين وعرضه على مجموعه من المحكمين لا نقل درجتهم العلمية عن أستاذ.
- ٦ - يجرى ثبات مقياس كل من الكفاءة والفاعلية بعد التعديل بناءً على نتائج الصدق الظاهري .
- ٧ - وأخيراً تأتي مرحلة إجراء صدق مقياس الكفاءة ومقياس الفاعلية .

ز

صعوبات الدراسة :-

واجهت الباحثة مجموعة من الصعوبات أثناء الدراسة الميدانية يمكن إيجازها فيما يلى :-

- ١ - بعد المسافة بين محل إقامة الباحثة ومجتمع الدراسة .
- ٢ - إتساع مساحة مجتمع الدراسة ويكون من ١٨ مركزاً حيث حرصت الباحثة على ضرورة شمول جميع المراكز ريف وحضر بجمعيات بيئية .

٣ - نظراً لأن الكثير من الجهات المانحة للجمعيات الأهلية سبق وأن شاركت في إجراء أبحاث عديدة فكان المجتمع مشبعاً بالأبحاث فاضطرت الباحثة وفريق العمل معها لعرض مبررات إجراء الدراسة على كل مبحث على حدة مثل جهداً كبيراً .

٤ - اعتذر بعض الجمعيات عن المشاركة في إستيفاء الإستماراة فاضطرت الباحثة لاستبدالها بجمعيات أخرى لأنها تعمل في نفس المجال .

٥ - تردد كثير من المستفيدين في إستيفاء الإستماراة مما مثل جهداً لفريق العمل مع المبحوثين سواء في إستيفائهم مع المبحوثين أو إستبدالهم بمبحوثين غيرهم .

نتائج الدراسة :-

لقد تبأنت إجابات المبحوثين على المقاييسين وكانت النتائج ما ثبت صحته فروض الدراسة (الفرض البديل) ومنها ما ثبت عدم صحة الفرض (الفرض العدم) وقد أعطت الإجابات دلالة إحصائية يمكن أن نوردها على النحو التالي :-

الفرض العدم (H_0) " لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر ".

الفرض البديل (H_1) " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين كفاءة دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين بين الريف والحضر ".

حيث يتضح قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل لمتغير وضوح أهداف الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر ،

أما بالنسبة لمتغيرات مدى وقوف المشروعات التي تقدمها الجمعية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين في كل من الريف والحضر ، ومتغير مدى قدرات الجمعية المادية والبشرية لتحقيق أهدافها في كل من الريف والحضر ، ومتغير توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين مدى تغطية الجمعية لاحتياجات المجتمع البيئية في كل من الريف والحضر أنه يمكن قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم.

وبذلك تتضح نتائج اختبار الفرض الثاني القائل

الفرض العدم (H_0) "لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدمتها بين الريف والحضر".

الفرض البديل (H_1) "توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين فاعلية دور الجمعيات الأهلية البيئية في حماية الحقوق البيئية للمواطنين المستفيدين من خدمتها بين الريف والحضر".

حيث أكدت نتائج الدراسة قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم .